

## كلمة الأمير جعفر الحسيني<sup>(١)</sup>

سيدي الرئيس ، سادتي :

من تقاليد الجامعات اللغوية والعلمية في العالم أن يحتفل المحققون باستقبال زملائهم الجدد في حفل جامع ، لا لتعريف بهم ، لأن شهرتهم تكون قد سبقت انضمامهم الى من يسمونهم بالخالدين ، بل هي سنة مستحبة اتبعوها ، ووجدوها فرصة بتلاقق فيها أعضاء المجمع وجمهور الأدباء والمتأديين لبشركوا في تكريم العلماء العاملين .

وهذه المناسبة التي التقينا فيها تجمّع في مغزاها التقيضين : الأسمى والعزاء ، فهي تثير في نفوسنا الحزن لفقد زميل عزيز ، كما تغمر قلوبنا غبطةً وسروراً باستقبال خلف له يواصل تأدية رسالته ، ويشارك أعضاء مجتمنا في أعمالهم الرامية الى إعلاء شأن لغة الضاد ، ونشر الثقافة العربية ودعمها . ونرجو الله أن لا تتلاحق هذه المناسبات ، وإن يكن تقدم السن واقترب الأجل من خصائص المجمعين في العالم .

أما أنت أيها الزميل الكريم فقد اختارني الرفاق في المجمع لاستقبالك في هذه الجلسة ، فأكرم بها من مهمة محبة الى القلب ، التي فيها بصديقي قديم وأرحب بزميل جديد ، وأعرب عن غبطة الأصدقاء زملائك في انضمامك اليهم ، لما عهدوه فيك من علم ومن إخلاص للعلم . فأهلاً بك من قادم ، تعقد عليه الآمال في خدمة أغراض المجمع . لقد حلت يا صديقي بين اخوان عرفوك فأحبوك ، ولمسوا فضلك فقدروك وكرموك .

(١) الكلمة التي ألقاها الأمير جعفر الحسيني في جلسة استقبال العضو العامل الجديد الدكتور عدنان الخطيب في يوم الخميس الواقع في ١ من كانون الأول سنة ١٩٦٠

صرفتك وعاشرتك طويلاً ، وعرفك غيري أديماً عاملاً متواضعاً ، صادقاً في أقوالك ، مخلصاً في أعمالك ، لم يجد الفرور والمغريات الى نفسك سبيلاً ، متخلياً بباباء العلماء العازفين عن الشهرة ، الزاهدين في المديح وأهله . ومن كان مثلك قد عرفت به آثاره لا يحتاج الى تعريف .

وإذا كان امتداح ذوي السلطان نوافل تطفى عليها في أكثر الأحيان مسحة من الرياء ، فان الثناء على العلماء الذين سلطانهم علومهم يفرضه واجب التكريم للعلم ، فيصدر من قلوب عاصرة بالصدق والإيمان ، والسكوت في معرض الكلام جحود . إنك منحت مواطنيك أمثن ما ادخرت ، فحق علينا اليوم أن نبادلك الجميل بمثله ، ولكن أنى للمعسر مثلي أن يبذل وللمقل أن يجود ، ولذا رأيتني أكتفي بالتلميح عن التصريح .

لقد حالفك التقدير منذ نعومة أظفارك ، عندما كنت على مقعد الدراسة ، إذ تومم فيك أستاذك المرحوم محمد اليزم عضو مجتمعا الراحل ، النباهة والنجابة ، فكذب في سجلك المدرسي : « أخلاق نساء النجوم ، وذكاء كاتقاد الفراقدا ، وسرعة خاطر وفطنة ، واجتهاد بدل على أنه سيكون من النابغين النابهين » . أفلا يحق لك أيها الزميل الجديد أن تعز بشهادة أديب حكيم ، وأستاذ لغوي كبير ، يبذل الثناء جزافاً ، ولا يطلق حكمه إلا بالقسطاس المستقيم . ونحمد الله على أنك حققت فراسة أستاذك فيك ، فاذا بك تصبح في العلوم الحقوقبة ومصطلحاتها من خدام ثقافتنا البارزين .

سادتي :

لم يكن زميلنا الذي نستقبله غريباً عن مجتمعا ، فقد عرفه الجميع منذ عام ١٩٤٢ محاضراً في هذه الردهة ، بلقي فيها نتائج بحثه في الاصلاح التشريعي في سورية ، وفي تاريخ العقوبة في العالم ، وكذلك عرفته البيئات العلمية بجوئه

الأدبية والقانونية التي تنشرها له دور الطباعة والصحف والمجلات العربية ،  
وكلها تنم على دقة في البحث ، ونضج في التفكير .

تلقى علوم اللغة والفقه على بعض الأجلاء من علماء دمشق ، وتابع تحصيله  
الثانوي في مدرسة التجهيز الرسمية ، وأتم تحصيله الجامعي في كلية بغداد ، درس  
فيها العلوم المالية والقانونية ، وحاز الاجازة فيها بمرتبة الشرف الأولى .  
ثم نال سنة ١٩٤٧ شهادة الدكتوراه في الحقوق من جامعة باريز .

ومارس المحاماة زمناً ، فكان من العاملين في المؤتمر الأول للمحاميين العرب ،  
والتي فيه محاضرة قيمة في المصطلحات القانونية في الدول العربية ، كان لها أثر  
عميق في نفوس المؤتمرين والمستمعين بالعلوم القانونية .

وفي سنة ١٩٤٥ ولي القضاء ، وتدرج في مناصبه حتى أصبح سنة ١٩٥٣  
مستشاراً في محكمة استئناف دمشق ، ثم عين سنة ١٩٥٤ نائباً عاماً في الدائرة  
القانونية في وزارة العدل السورية .

وفي أعقاب النهضة التشريعية التي قامت في سورية سنة ١٩٤٩ ، ابتدأ  
الدكتور الخطيب في شرح القوانين الجزائية الجديدة ، فألف في ذلك كتباً  
نشر أولها سنة ١٩٥٠ بامم (شرح قانون العقوبات) ، وقد أثنت الحكومة  
السورية يوم ذاك على جهوده في هذا الشرح ، ومنحته وصام الاستحقاق السوري  
تقديراً له . وجاء في كتاب رئيس الحكومة الى وزير العدل بصدد المؤلف  
المذكور ما يلي : « لقد اطلعنا على هذا الكتاب ، فأحظنا بما بذله المؤلف من  
جهود ثمينة حربية بالثناء والشكر ، لذلك نرى أن تفضلوا بالإعصاب له عن  
تقدير الحكومة لهذا الأثر ، آمليين أن يعمد القضاة الى التأليف والنشر  
لجمال الموضوعات الحقوقية في متناول الجمهور المثقف » .

وتابع الدكتور الخطيب نشر مؤلفاته القانونية منذ سنة ١٩٥١ كان في

مقدمتها كتابه بعنوان ( لغة القانون في الدول العربية ) نقد فيه لغة واضعي القوانين في تلك الدول ، وقلة اهتمامهم بمصطلحاتها الصحيحة ، وذكر ما ينشأ عن ذلك من أضرار ، ودعا الى ضرورة توحيد المصطلحات القانونية ، والعناية بلغة التشريع والقضاء ، وقد كان لهذا الكتاب صدى العميق في دوائر جامعة الدول العربية ، ولدى المشرعين ورجال القانون في جميع البلاد العربية .

ومنذ عام ١٩٥٤ كلف الأستاذ الخطيب بالتدريس في كليتي الحقوق والشريعة في جامعة دمشق ، فدرّس فيها الاجراءات الجزائية والمدنية ، والقانون الجزائي ، والقانون الدولي ، كما كلف بالقاء محاضرات في معهد الدراسات العالية التابع لجامعة الدول العربية في القاهرة .

وانتخب بعد قيام الوحدة بين مصر وسورية عضواً في اللجان المشتركة لتوحيد القوانين في اقليسي الجمهورية ، وعين في مستهل عام ١٩٥٩ في منصبه الحالي مستشاراً في مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، واختاره المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية مقررًا للجنة القانون والعلوم السياسية في الاقليم الشمالي ، وانتهى به المطاف ، قبل أن يكتمل ، الى هذا المجمع ، الذي لا يبلغ المرشح بابه إلا بعد أن يتمتحنه أعضاء المجمع امتحاناً عسيراً ، هو وصائر المرشحين .

وذكرت أنه منذ نحو عشر سنين ، تمنى أحد رؤساء الحكومة السورية على القضاة ورجال القانون ، أن يؤلفوا كتباً ورسائل في موضوعات اختصاصهم وأن ينشروها لتنمية الثقافة الحقوقية بين أفراد الشعب ، ولم يستجب لهذا النداء إلا نفر قليل منهم ، وقد يكون لهم عذرهم ، لأن مهامهم القضائية متعبة ، فلما تفتتح معها القرائح للتأليف ، ولكن الدكتور الخطيب ، كان أحد من لبوا هذا النداء ، وكان من المبرزين بين هذه القلة ، ولعله كان أخصبهم إنتاجاً ،



فقد رزقه الله نشاطاً وحماساً في وضع عدة مؤلفات قانونية وتاريخية وأدبية ، صدر منها حتى الآن عشرة كتب تشتمل على دراسات عميقة نذكر منها :

- ١ - لغة القانون في الدول العربية .
- ٢ - شرح قانون العقوبات ، في جزأين .
- ٣ - الوجيز في شرح المبادئ العامة في قانون العقوبات ، في جزأين .
- ٤ - المسؤولية الجزائية في قانون العقوبات السوري .
- ٥ - النظرية العامة للجريمة .
- ٦ - الوجيز في أصول المحاكمات .
- ٧ - تطور العقوبة والعقوبات عند البدو .
- ٨ - المبادئ العامة في قانون العقوبات الجديد .

والذين اطعموا على كنبه ، ودققوا في صحة جملها وصلاستها ، وما اشتملت عليه من مصطلحات شرعية دقيقة بدركون أن امتحان الأسناذ الخطيب في ولوج المجمع لم يكن جد عسير .

ويسر المجمع أن يرى شباب هذا الجيل يلجون أبوابه ، ويتحملون تبعاته ، ويمسكون مع من تقدمهم من الزملاء في خدمة أغراض المجمع ، مواصلين تبيين صرح الثقافة العربية ، والنهوض بلفتها ، وإحياء تراثها ، وبانين كما بنى علماؤنا الأولون ، ومواصلين الماضي بالحاضر ، ومؤلفين بين القديم والحديث .

حل الدكتور الخطيب محل المرحوم الشيخ المغربي عضو المجمع العلمي العربي على ما بين السلف والخلف من تباين في السن وفي نوع الثقافة . شاب في الخامسة والأربعين يخلف شيخاً في التسعين من عمره ، وثقافة مخضرة شرقيه غربية في محل ثقافة اسلامية خالصة . ولكن تجمعهما بالرغم من ذلك خصائص مشتركة ، فكلاهما من بيت علم ودين وتشريع ، نبغ فيه علماء ومؤلفون ،

وكما جمع الفقيه المغربي بين الأدب والعلوم الدينية ، كذلك جمع الدكتور الخطيب بين الأدب والعلوم الحقوقية ، ونشد كلاهما اصلاحاً في نطاق ما اخص به ، وسلكاً فيما أقدم عليه سبيل المدرسة الفكرية المتحررة ، التي تجلي معانيها في كتبها وبحوثها . فقد جندا قلميها ومواهبها لتقوم الانحراف عن محاسن ماضي السلف ، وحشا الكتاب والمؤلفين على الاعتراف من ينابيع تراثنا العربي ، وعلى الوصل بين ثقافتنا العربية القديمة والثقافة الغربية الحديثة .

ولو صرف الأستاذان همهما الى الأدب ثراً وشعراً لكان لهما في هذا المضمار نصيب الأدياء ، لكنهما حولاً مواهبها وسخراها لأغراضها العلمية ، فنبضا في اختصاصيهما وأديا لأمتها خدمات جليلة .

وسبقتي هذا المجمع وأشباهه ملتقى جيلين من أعضائه ، فشيوخه اليوم كانوا شباب أمس ، وسيفندو شباب اليوم شيوخ الغد ، وهذا شأن الخلق فهم يوماً في حل وترحال ، ووداع واستقبال ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً .

وأنت اليوم أيها الزميل الكريم ، أصغرنا صنّاً ، فالآمال على نشاطك معقودة ، أخذ الله بيدك فيما أنت بسبيله من خدمة لغتنا المصرية وثقافتنا العربية .  
وشكراً لمن شرفونا بحضور جلسة استقبالك والسلام عليكم .

جعفر الحسني

